

مسار تقدّم الإصلاحات في لبنان

حقوق السحب الخاصّة: آلية صرف تغيب عنها القانونية والشفافية



يندرج هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير تقوم بها مؤسسة مهارات بهدف رصد وتقييم التطور الحاصل في الإصلاحات المنصوص عليها في إطار برنامج الإصلاح و التعافي وإعادة الإعمار (3RF) الذي يشكل جزء من الاستجابة الدولية التي أطلقها الإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020.

1- مقدّمة حول حقوق السحب الخاصة

تلقى لبنان في أيلول 2021، 1.139 مليار دولار من مخصصات حقوق السحب الخاصة (SDR) من صندوق النقد الدولي.

وتعتبر حقوق السحب الخاصة (SDR)، أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق عام 1969 كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء، وتسمح لها بتقليص الاعتماد على الدين الداخلي أو الخارجي ذي التكلفة الأعلى من أجل بناء الاحتياطيات.

وعلى الرغم من عدم ارتباط حقوق السحب الخاصة بأولويات الإصلاح المحددة في الـ 3rf، إلا أنه من الإشارة أنه وخلال الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF) بتاريخ 27 تموز 2021، تمّت الإشارة إلى هذه النقطة: "تعظيم الفوائد المحتملة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي والمستحقة في أيلول من خلال مزيج مناسب من التدابير الإستهلاكية والمنهجية والاستثمارية، يتم اعتمادها بالاستناد إلى مناقشة عامة شاملة حول استخدام حقوق السحب الخاصة".

وقد أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة استخدام هذه الأموال بطريقة شفافة ومسؤولة لدعم الإصلاحات الاقتصادية الشاملة اللازمة.

بالتالي، من الضروري معالجة قضية حقوق السحب الخاصة، خاصة من حيث الشفافية، في ضوء الطبيعة غير المشروطة لهذه المخصصات. وقد تمّ انتقاد هذه الطبيعة الغير مشروطة بشكل متكرر، وخاصةً فيما يتعلق بالدول الفاسدة مثل لبنان، فقد حدّر الخبراء من مخاطر توفير احتياطيات أجنبية للدول شبه الفاشلة بدون شروط.

2- صرف أموال حقوق السحب الخاصة: نظرة عامة

كما ذكر سابقاً، تلقت الدولة اللبنانية في العام 2021 مبلغ 1.139 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة،

وكان قد ذكر صندوق النقد الدولي أنه من "المهم أن تساعد مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة على إعادة بناء احتياطات مصرف لبنان التي استنفدت وأن يتم أي استخدام لهذه المخصصات بصورة شفافة ومسؤولة تدعم التعديلات والإصلاحات اللازمة على مستوى الاقتصاد الكلي".

وعلى عكس ما طلبه صندوق النقد الدولي من شفافية في عملية الصرف، تمّ صرف الأموال بشكل غير شفاف إذ لم تقدّم وزارة المال مسار الصرف بشكل رسمي وواضح، الأمر الذي دفع بالنواب ابراهيم منيمنة، ياسين ياسين، بولا يعقوبيان، فراس حمدان لتقديم كتاب بتاريخ 5 كانون الأول 2023 إلى وزارة المالية يطلبون فيه تزويدهم بمعلومات تفصيلية حول كيفية صرف الأموال المتأتية من حقوق السحب الخاصة:

- 134 مليون و152 ألف دولار صرفت على القمح
- 69 مليون و406 آلاف و868 دولار صرفت على استيراد البنزين والمازوت
- 7 مليون دولار صرفت على أشغال عامة
- 683 ألف و396 دولار صرفت على رسوم قانونية لوزارة العدل
- 13 مليون و249 ألف و618 دولار صرفت على جوازات السفر
- 163 مليون و518 ألف و153 دولار صرفت على قروض
- 34 مليون و946 ألف و434 دولار صرفت على رسوم حقوق السحب الخاصة

يذكر أن هذه الأرقام أرسلتها وزارة المالية للنواب المعترضين من دون أي توضيح لآلية الصرف، بحسب ما قاله النائب فراس حمدان في مقابلة لمؤسسة مهارات.

وأضاف حمدان، أن الحكومة تعاملت مع هذه الأموال على نفس طريقة سلفات الخزينة، لذلك لم تخضعها لقانون الشراء العام، مشيراً إلى أن صرف هذه الأموال يشكل مخالفة قانونية، خصوصاً مع تعهد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعدم صرف هذه الأموال دون العودة إلى مجلس النواب، ولكن تمّت صرف هذه الأموال دون العودة إلى المجلس.

توازياً، كانت قد أحالت لجنة المال والموازنة الملف إلى ديوان المحاسبة في تشرين الأول 2023 لوجود مخالفات فيه، فبحسب ما أعلن رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان، تم إنفاق الأموال دون موافقة مجلس النواب، وهو ما يشكل انتهاكاً للدستور اللبناني، كما تم فتح حسابات خاصة في مصرف لبنان بدلا من تحويل الأموال إلى حساب الخزينة، خلافاً للمادة 242 من قانون المحاسبة العمومية.

في هذا الإطار، أوضح النائب فراس حمدان لمؤسسة مهارات أنه تقدّم بدعوى أمام قضاء العجلة لإلزام وزارة المالية بتقديم كامل المعلومات حول كيفية الصرف والآلية التي تم اتباعها في كل قطاع خلال عملية صرف الأموال، وإلى اليوم لم يصدر قضاء العجلة قراره بشأن هذه الدعوى.

أي ورغم كل هذه الإجراءات إلا أنه وإلى اليوم لا شفافية في كيفية صرف أموال حقوق السحب الخاصة، والكثير من الأسئلة المطروحة، في ما يخص قانونية آلية صرف هذه المخضّصات.

3- التحديات التي تواجه تقدّم مجموعة عمل البيئة ضمن 3RF

- **لا شفافية في صرف الأموال:** على عكس ما طلبه صندوق النقد الدولي من شفافية ومسؤولية في صرف هذه الأموال، إلا أنه وإلى اليوم لا وجود لأي معلومات رسمية حول كيفية صرف حقوق السحب الخاصة الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات.
- **صرف الأموال خارج الإصلاحات الجذرية:** أوصى صندوق النقد الدولي أن يتم صرف أموال حقوق السحب الخاصة بشكل يعيد بناء احتياطات مصرف لبنان ويدعم الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، على عكس ذلك صرفت السلطات المعنية اللبنانية هذه الأموال من دون خطة إصلاحية واضحة تؤمّن البدء بمسار التعافي المالي.
- **المخالفات القانونية:** إن صرف أموال حقوق السحب الخاصة ينطوي على مخالفات قانونية، منها صرف الأموال دون موافقة المجلس النيابي، وفتح حسابات خاصة في المصرف المركزي بدلا من تحويل الأموال إلى حساب الخزينة. وتعتبر هذه المخالفات انتهاكا للشفافية والمساءلة، مما يشكل تحديًا كبيرًا لحوكمة إدارة المال العام.
- **تخطي قانون حق الوصول إلى المعلومات:** بالعودة إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات الذي شكّل أحد المطالب الأساسية للمجتمع الدولي، يلزم القانون السلطات المعنية بتسليم المعلومات المتعلقة بكيفية صرف الأموال، على عكس ذلك وبعد تقديم النواب للكتاب حول كيفية صرف الأموال، لم تقدّم وزارة المال أي معلومات في هذا الإطار.
- **أدى انعدام الشفافية** وعدم صدور أرقام رسمية حول المبالغ المتبقية من حقوق السحب الخاصة إلى تضارب المعلومات في الإعلام، الأمر الذي شكّل تحدّي يواجه الصحفيين خلال عملهم.

4- التوصيات

- **تعزيز قانون حق الوصول الى المعلومات:** من المهم تعزيز قانون الوصول إلى المعلومات لتمكين المواطنين اللبنانيين من الوصول إلى المعلومات حول كيفية صرف المال العام، وزيادة الشفافية والمساءلة بشأن الإنفاق العام.
- **ضرورة انتظام العمل المؤسسي:** لا بد اليوم من ضمان عودة عمل المؤسسات عبر انتخاب رئيس للجمهورية يليها تشكيل حكومة.
- **ضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية لآلية الصرف:** لا بد من الالتزام بآلية قانونية وشفافة لصرف الأموال، بما يضمن الامتثال للتفويض البرلماني والقوانين والنظم الأخرى ذات الصلة.
- **تطبيق التوصيات الدولية:** من المهم جدا اليوم تطبيق التوصيات الدوليّة التي دعت إلى الشفافية والمسؤولية في استعمال مخصصات حقوق السحب الخاصة مع ضمان دعمهم للإصلاحات الاقتصادية الشاملة في لبنان.